اليسار في الأردن: مواجهة الأزمة أمْ بناء المشروع؟

□ محمد فرج

يمرّ اليسار الأردنيّ بمرحلةٍ يصعب توصيفُها بـ «الأزمة»: إنها مرحلة انهيارٍ مريع، يخيفني أحيانًا أن تؤدّي به إلى التلاشي الحقيقيّ.

الانتقال إلى مرحلة العمل العلنيّ

انتقل اليسارُ الأردنيّ في بداية التسعينيّات إلى مرحلة العمل العلنيّ، تاركًا وراءه تاريخًا طويلاً من التنظيم السرّيّ والملاحقات والمطاردات. وعندما أتحدّث عن اليسار الأردنيّ في تلك المرحلة فإنني أقصد الحزبَ الشيوعيّ الأردنيّ بوصفه التيّار الأكبر آنذاك. وقد اعتبرتْ قيادتُه ذلك التغيير انتصارًا تمثّل في العمل المرخّص، واختصارِ المسافة للوصول إلى الناس، والأملِ في الحصول على التمثيل البرلمانيّ. ولكنْ لو قسنا الأمورَ بنتائجها، وبمنطق الأرقام البسيط، فإنّ اليسار الأردنيّ عمومًا، والحزبَ الشيوعيّ الأردنيّ خصوصًا، قد تراجع بمنحنًى خطّيّ عكسيّ منذ ذلك الوقت. فجماهير الحزب في حقبة العمل السرّيّ، وأنصارُه، بل أعضاؤه أيضًا، أكثر بكثير من اليوم.

لقد تمّ تمثيلُ اليسار الأردنيّ في البرلمان، ورُخّص رسميًا، ولكنه بات أضعف وأقلّ قدرةً على التحشيد. والحقّ أنّ نشوة الانتصار بالعلنيّة حوّلتْ مسارَ مشروعه من طابعه التحريضيّ إلى طابعٍ دعائيّ بحت، وكبرتْ آمالُه في تحقيق التغيير بالعمل الديمقراطيّ الأنعم، وتركّزتْ جهودُه على الحفاظ على وجوده السياسيّ وحمايته من الضياع، وتحوّلت الاحتجاجاتُ التلقائيّةُ المستقطِبةُ للناس إلى كرنفالاتٍ مظهريّةٍ مرخّصةٍ ومقنّنة عجزتْ عن استفزاز الجانب المصلحيّ للشعب الأردنيّ في العدالة الاجتماعيّة.

انفضّ العديدُ من المثقفين عن صفوف التنظيم، وخاصةً فئة الأدباء، التي نأت بنفسها لاحقًا في «رابطة الكتّاب» وقرّرتْ أن تحدّد شكلَ نضالها بالكتابة فقط. وتراجع اليسارُ بشكل ملحوظ في أوساط الشباب والطلاب. وساهمتْ سلوكيّاتُه في تعزيز الفكرة القائلة بانهيار حلم الاشتراكيّة بعد انهيار الأنموذج السوفياتيّ.

لجنة التنسيق: سلّة لمّت أوراقَ اليسار بأكملها

في منتصف التسعينيّات تأسّستْ لجنةُ التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، وضمّت ما يقارب خمسة عشر حزبًا. ولم يكن تمثيلُ اليسار فيها بالقليل (الحزب الشيوعيّ، حزب الشعب الديمقراطيّ، حزب الوحدة الشعبيّة). ولكنْ مع تباعد أجندات أحزاب اليسار، وانصهارِ بعضها في بوتقة الأجندة الخاصة بالإسلاميين، وطغيانِ أسس العمل العصبَويّة، وغيابِ القدرة على إنتاج موقفٍ نظريٍّ متماسكٍ ومقْنِع، أصبحتْ لجنةُ التنسيق عبئًا ثقيلاً وحاجزًا منيعًا أمام قوى اليسار للتعبير عن هويّتها الخاصّة. ومع انحسار الحضور الجماهيريّ لليسار الأردنيّ لصالح الإسلاميين، غدا إنجاحُ هذا التحرّك وإفشالُ ذاك مرهونيْن سلفًا بموقف الإسلاميين منه.

قيّد اليسارُ الأردنيُّ نفسَه بقيود لجنة التنسيق، وبات يائسًا من المبادرة المنفردة من دون الاستعانة بها. ولمّا كانت نوايا الإسلاميين تصبّ في حيّز التحشيد الدينيّ وليست ذاتَ صلة بمحاولات التغيير الاقتصاديّ الاجتماعيّ التقدميّ، فقد اختفت هويّةُ اليسار المرتبطة عضويًا بالصراع الطبقيّ وبرفضِ أشكال الاستغلال وتفتيتِ البنية الاقتصاديّة القائمة على سياسات الخصخصة.

المسيرات الحاشدة التي أطلقتها لجنةُ التنسيق على مدار السنوات السابقة، أكانت للتضامن مع الشعب الفلسطينيّ في غزّة أمْ للتضامن مع الشعب العراقيّ، كانت ترفرف فيها الراياتُ الإسلاميّةُ الخضراء، وكان اليسارُ هناك ملحقًا لا حول له ولا قوة. للأسف غاب اليسارُ عن الساحتين كلتيهما: ساحةِ الانتماء إلى المحيط المهدَّد، وساحةِ مواجهة السياسة الاقتصاديّة الرأسماليّة.

١٩٩٧: انشقاقٌ جديدٌ في صفوف الحزب الشيوعيّ

تعرّض الحزبُ الشيوعيّ الأردنيّ عام ١٩٩٧ لانشقاقٍ جديد، غيْر ذاك الذي تعرّض له في حقبة العمل السرّيّ. لم يكن في جوهر الانشقاق الجديد أيُّ شكلٍ من أشكال الاختلاف السياسيّ أو الفكريّ، بل كان أساسه النزاعات الشخصيّة والعصبويّة على مواقع القيادة، وبالتحديد على موقع الأمين العامّ للحزب. وقد تخلّلتْ هذه الخلافات انتخاباتُ الحزب في المؤتمر العامّ، وظهرتْ حينها أصواتٌ تنادي بتنحية المناضل الشيوعيّ الكبير يعقوب زيادين عن موقع الأمين العامّ، الذي اتخذ بدوره مواقفَ متخبّطةً ومتناقضةً إزاء ترشيح نفسه مجدّدًا، وأطلق فضيحةَ التمويل الأجنبيّ لحزبٍ كان هو شخصيًا أمينَه العامّ!

صور مختلفة ليعقوب زيادين.

أما الأمين العامّ الجديد فلم يتدارك الأمرَ بطريقةٍ تحافظ على وحدة الحزب، ومضى في مشروع الحفاظ على الاعتراف الرسميّ للحزب على حساب الحزب الجديد الذي نتج عن الانشقاق (حزب الشغّيلة) وبأيّ ثمن.

ضاعف هذا الانشقاقُ من ورطة الحزب الشيوعيّ الأردنيّ وتراجعِه الحادّ. أما الحزب الشيوعيّ الجديد فلم يكن قادرًا هو الآخر على تصحيح المسار على الرغم من مواقفه السياسيّة المتقدّمة في العديد من المسائل، وذلك نظرًا إلى ضعف قواه العدديّة.

أطيافٌ أخرى من اليسار وثقافة اقتصاد السوق

كما في اقتصاد السوق وفي مزاحمة الشركات ذات الاختصاصات المتشابهة على الجمهور المستهلِك، ظهر العديدُ من أطياف اليسار في الساحة الأردنيّة وتزاحمتْ بشكلٍ عصبويّ على الجمهور الوهميّ. كان الهدف هو التحشيد لغايات التحشيد، وتجلّت هذه الصورة في البهرجة التي تمارسها أطيافُ اليسار في مهرجاناتها.

ثم إنّ غياب المنظومة الاشتراكيّة، وسيطرةَ القطب الواحد على تشكيل ثقافة الشعوب، انعكسا على ثقافة الناشطين. وهذا يشكّل مكمنَ خطر حقيقيّ على اليسار في كلّ مكان، وبالذات عند الحديث عن الأجيال القادمة. إنّ الرأسماليّة تعمل بشكلٍ دائم على تعزيز النزعة الأنانيّة والانعزال عن المتّحد الجماعيّ؛ وفي حين كان مطلوبًا من اليسار محاربةُ هذه الثقافة، انجرّ خلفها، وتحوّل الموقعُ التنظيميّ إلى منصب، وتحوّلت المساعي النظريّة للوصول إلى حلّ إلى استعراضات غير متماسكة وبعيدةٍ عن الواقع. لقد سيطرتْ ثقافةُ اقتصاد السوق على ذهنيّة الناشطين اليساريين في كثير من المواقف: فحلّت الفقّاعاتُ الإعلاميّة محلّ العمل المنظّم الملموس على الأرض، وحلّت المقابلاتُ التلفزيونيّة الهادئة محلّ الخطابات التعبويّة المباشرة.

فكّي الكماشة

وقع اليسارُ الأردنيّ، في مواقفه وحراكه، بين فكّيْ كمّاشة الإسلاميين والسلطة السياسيّة. فعند الحديث عن القضيّة الفلسطينيّة واحتلال العراق، تتصدّر

الساحةَ القوى الإسلاميّةُ بمواقفها الراديكاليّة المعبّأة دينيًا، بينما يتراجع اليسارُ عن إبراز الجوهر الطبقيّ في الصراع مع الكيان الصهيونيّ والرأسماليّة العالميّة. والأسوأ من ذلك هو غيابُ الخطاب الخاصّ باليسار، وإنتاجُ خطاباتٍ دينيّةٍ حينًا وليبراليّةٍ أحيانًا أخرى. وعند الحديث عن محاربة الإرهاب، تتصدّر الساحةَ السلطةُ السياسيّةُ وتستعرض قدراتِها الأمنيّة في الدفاع، ويتراجع اليسارُ مرةً أخرى متردّدًا في مواجهة النظام بطرح صريح مفادُه: أنّ السلطة السياسيّة **ذاتها** ساهمتْ في صناعة الإرهاب، تارةً عندما عزّزتْ ظهورَ تيّار الإسلاميين ليكون بديلاً لليساريين في الستينيّات والسبعينيّات والثمانينيّات، وتارةً عندما استطردتْ في سياسات التجويع والإفقار دافعةً بجماهير عريضةٍ وممتلئةٍ بالإحباط إلى الانتحار.

لم ينجح اليسارُ في شقّ الطريق الثالث، المستندِ إلى الأرضيّة الطبقيّة في التحليل. فهو لم يسبق الإسلاميين في ما يتعلق بمواجهة مشروع الهيمنة، ولم يسبق السلطة السياسيّة في مواجهة التطرّف الدينيّ، ولم يخض المعركة الأساسيّة: المعركة الطبقيّة.

التنمية السياسيّة وفن الترويض السياسيّ

كما أوردنا سابقًا، فإنّ انتقال اليسار في الأردن إلى المرحلة العلنيّة رافقه تحوّلٌ في مسار المشروع التعبويّ لصالح المشروع الدعائيّ. وانطبق ذلك على تركيز الجهود للعمل ضمن منظّمات حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة على حساب النضال الطبقيّ كأساس، وتمّ التركيزُ على مناقشة قوانين الانتخابات والتجمّعات العامّة على حساب قوانين الاستثمار والضرائب.

أضاع اليسارُ الأردنيّ وقتاً طويلاً في نقاش القوانين المقيّدة للحريّات، على حساب مواجهة حزَم القوانين التجويعيّة. وفي حين طَرحت السلطة برنامجَ التنمية السياسيّة، لإلهاء الأحزاب أولاً، ولإعطاء مصداقيّةٍ ديمقراطيّةٍ لنفسها ثانيًا، صدّقت الأحزابُ الكذبةَ وبدأتْ بمسلسل عتابٍ للسلطة على عدم التزامها بوعود التنمية السياسيّة! وبذلك بات من الصعب على اليسار الأردنيّ أن يكسبَ مجدّدًا ثقةَ الشارع، وأن يمارس خروقًا في معادلة التنمية السياسيّة التي كان قد صرّح بتصديقها.

النقابات المهنيّة والحركة العمّاليّة

سيطرت الحركة الإسلاميّة على النقابات المهنيّة بشكل واضح، وتراجع دورُ اليسار فيها، واقتصر على المشاركة الشكليّة في الانتخابات، وتحت شعارات غير «مستفزّة» على الإطلاق. كان هناك غيابٌ كبيرٌ لليسار في فضح الممارسات الخاطئة والسيّئة التي مارسها الإسلاميون في النقابات، وبالذات في نقابة المهندسين. ولم يكن لليسار طرحٌ برنامجيٌّ حقيقيٌّ وطويلُ الأمد، قادرٌ على انتزاع النقابات مجدّدًا.

أما في ما يتعلّق بالحركة العمّالية، فمع كلّ التطوّرات التي طرأتْ على نشاطها في الأردن، كحركة عمّال المياومة، وعمّال البوتاس، وعمّال مصانع الملح، وعمّال الكهرباء، وعمّال الموانئ، فقد بقيتْ قوى اليسار تلعب دورَ الداعم عن بُعد، بل تزاحمتْ إعلاميًا مرةً أخرى لإثبات حضورها، من دون وجود نشاط عمليّ حقيقيّ في التنسيق مع هذه الحركات. بل لعب بعضُ قوى اليسار دورًا تضليليًا لهذه الحركات، وأخرجها في نهاية المطاف من طاولة المفاوضات صفرَ اليدين. وقد تجلّى ذلك في قيام «حركة اليسار الاجتماعيّ» (إثر اجتماع أقطابها برئيس الوزراء آنذاك) بتوجيه نداءٍ إلى عمّال المياومة بإيقاف إضرابها والقبول بشروطٍ تفاوضيّةٍ ضعيفةٍ جدًا. واستطاعت الحركة فبركة قبول النداء من خلال علاقتها بمسؤول اللجنة آنذاك، فكان لذلك أثر كبير في ضرب حركة عمّال المياومة في تلك الفترة وفي إفقاد قياداتها بعضًا من مصداقيّتها واختلال وحدة مواقفها.

انسلاخ النظريّة عن الممارسة

هنا يمكن الحديثُ عن شكلين أساسيين لهذا الانسلاخ: انسلاخ المادّة النظريّة عن الواقع، وانسلاخ المادّة النظريّة التنظيميّة عن شكل المعارضة.

إنّ المادّة النظريّة التي تقدّمها أحزابُ اليسار لأعضائها تستند بالأساس إلى كلاسيكيّات الماركسيّة التي تمثّل المنهجَ الأساس، ولا يمكن تلقّيها بآليّات الحشو الآليّ. فمع كلّ التطور الذي طرأ على شكل الطبقة العاملة وانفجار قطاع الخدمات، لم تبادرْ قوى اليسار إلى محاولاتٍ نظريّةٍ جديّةٍ في سبيل إعادة تعريف هذه الطبقة، وفرز مكوّناتها من جديد، وبناءِ البرامج الحزبيّة والخطوات العمليّة وفقًا للتعريف الجديد، بل على العكس تمامًا، إذ بادرتْ بتسميتها «فئات شعبيّة» من أجل تجاوز المأزق النظريّ! ومن هنا ظهر شكلُ الانسلاخ الأول: فقد تحدّثتْ قوى اليسار في برامجها، وباقتباسٍ حرْفيّ جامد، عن البرجوازيّة الصغيرة، من دون أن تحدّد في من تتمثّل في فوضى السوق؛ كما تحدّثتْ بصيغةٍ مطّاطةٍ عن العمّال من غير أن تحدّد مَنْ هم أساسًا.

أما الانسلاخ الثاني فقد تجلّى في محاولة قوى اليسار الالتزامَ بالنصوص النظريّة التنظيميّة الموروثة أصلاً عن تجارب ثوريّةٍ خاضت نضالَها في أجواء غير ديمقراطيّة وبأدوات غير ديمقراطيّة. والحال أنه لا يمْكن للحزب السياسيّ أن يفرضَ المركزيّةَ الديمقراطيّة في صفوفه، وأن يطالب أعضاءه بالالتزام الصارم بالقرارات التنظيميّة، في ظلّ سقوفٍ منخفضةٍ لمعركته مع السلطة.

ومن هنا انقسمتْ قوى اليسار إلى اتجاهين أساسيين: منها ما حاول تغييرَ شكل التنظيم الداخليّ والتخلّي عن أشكال التنظيم الحزبيّ الانضباطيّ الحديديّ بما يتناسب مع سقوف المعركة مع السلطة؛ ومنها ما حاول التمسّكَ بالنصوص الكلاسيكيّة، والإبقاءَ في الوقت ذاته على السقوف المنخفضة

انتقال اليسار في الأردن إلى المرحلة العلنيّة رافقه تحوّلٌ في مسار المشروع التعبويّ لصالح المشروع الدعائيّ. وانطبق ذلك على تركيز الجهود للعمل ضمن منظّمات حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة على حساب النضال الطبقيّ كأساس.

للمعركة. الاتجاه الأول عاش حالة التفكّك وعدم القدرة على التأثير، نظرًا إلى ذوبانه في منظومة العمل الديمقراطيّ الفرديّ الطابع. والاتجاه الثاني دخل في دوّامة الانفصام، وتأزّم بالدرجة الأولى داخليًا.

الحلّ وشَقّ الطريق الثالث

في ظلّ التخبّط المريع الذي يعيشه اليسارُ في الأردن ـ وهي التسمية الأصحّ بالمناسبة بديلاً من «اليسار الأردنيّ» ـ فإنّ المهمّات المطلوبة عمليًا هي مهمّاتُ بناء مشروع، لا مهمّاتُ خروجٍ من أزمةٍ عابرة.

- بذل مجهود نظريّ جبّار ومضنٍ لدراسة شكل الطبقة العاملة وتصنيفاتها.
- بناء البرامج العمليّة المتناسقة والمنسجمة مع التعريفات الناتجة.
- التبنّي الحقيقيّ للمركزيّة الديمقراطيّة في إدارة شؤون التنظيمات الحزبيّة، الأمرُ الذي يتطلّب رفعَ سقوف المعركة مع السلطة. وهذا ما يتمثّل في الخروج النهائيّ والكامل من الأجواء الديمقراطيّة البرجوازيّة المزيّفة، أو في المواجهة داخلها مع تكسير كلّ حواجز المخادعة السياسيّة التي تمارسها السلطةُ، والقبولِ بدفع الثمن سلفًا وعلنًا.
- الانسحاب الكامل من أشكال التنسيق غير المجدية، وعلى رأسها لجنةُ التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، والتعبير عن هويّة اليسار، والمحافظة على خصوصيّة طرحه.
- تفعيل أشكال الحوار المفتوح داخل الأطر التنظيميّة، والحفاظ على حقّ الأقليّة في الاستمرار في التعبير عن رأيها من خلال آليّات التعميم الداخليّ. وهذا ما يحافظ على وحدة التنظيمات الحزبيّة من جهة، ويفتح الآفاق لاستنتاجاتٍ جديدةٍ من جهةٍ أخرى.
- الخروج من حالة التردّد وأنصاف المواقف في الطرح؛ فـ «اليسار يتبنّى مجموعة من الخطوات التكتيكيّة، ولديه هدف إستراتيجيّ أساسيّ لا يمكن المساومة عليه: الملْكيّة العامّة لوسائل الإنتاج.»
- الطرح الجريء والواضح في الموقف من الكيان الصهيونيّ الذي يمثّل ذراعَ الإمبرياليّة في المنطقة؛ وإبراز جوهر الصراع الطبقيّ على حساب الصراع الدينيّ أو الإقليميّ، الأمرُ الذي يتطلّب إخراج القضيّة «الفلسطينيّة» من إطارها الفلسطينيّ لتشمل المحيطَ بأكمله؛ وعدم الانجرار إلى مختلف أشكال المماحكات الدينيّة، التي تخدم الكيانَ الصهيونيّ بالدرجة الأولى؛ وإبراز الهدف الحقيقي من الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين وعلاقته بالاستعمار الإنجلو ـ فرنسيّ سابقًا والأمريكيّ لاحقًا؛ وتوضيح الشكل الوظيفيّ للخطاب الدينيّ في سياق تحقيق الهدف الأصليّ.
- طرح البدائل الاقتصاديّة الناجعة، المستندة إلى أسس الاقتصاد السياسيّ الماركسيّ. وهذه البدائل تفتح الطريقَ لبروز أنماط اجتماعيّةٍ تقدميّةٍ من جهة أولى، وتسعف الطبقةَ العاملةَ المسحوقة من جهةٍ ثانية، وتنقذ الطبقة العاملة الوسطى من أجواء الاستلاب من جهةٍ ثالثة.
- العمل على تجديد شكل الحركة العمّاليّة لتشمل القطاعات المختلفة، والعمل على دفع قوى اليسار لتكون المعبِّرَ الحقيقيّ عن الحقوق العمّاليّة بصفتها الحاضنة الأساسيّة لنضال الطبقة العاملة، وتكون بديلاً من الحركات العمّاليّة التلقائيّة.
- إنّ مواجهة العولمة الرأسماليّة بحاجة إلى عولمة النضال. وفي المحيط العربيّ، آن للعمل المشترك أن يخرج من حدود الإطار الكرنفاليّ. وهذا يتطلب خلق مركز لليسار العربيّ قادر على إدارة عمل الأذرع في الكيانات التي تم بناؤها أساسًا في حقبة الاستعمار والانتداب والوصاية.

عمّان

محمد فرج

كاتب وناشط شيوعيّ من الأردن.